

الحلال والمحرّم حكم الصيد في حق الحيوان وقد سبق
 بيانه واضحا في باب محرومان الاحرام فيجزي ذلك
 هنا ولو اصطاد الحلال صيدا من الحلال ودخل
 به الحرم جاز لان ملكه باصطياده له في الحلال والحرم
 لا يجزيه عنه ملكه بخلاف الاحرام وله الكراهة وذبحه
 وبيعه للحلال في الحرم وغيره كسائر الحيوان فان
 الاهلية فيما ذكر الحارمة والعشيرة لا يجوز
 اخذ ثمن من طيب الكعبة اي المئذ ورثها اي
 المئذ من المال الموقوف او المئذ ورثه
 لا يبيح ولا يبيح لانه ملكه ما فيها اهلية
 التملك ومن اخذ ثمنها قبلها او جليلها من ذلك لطلب
 لزمه وجوبا رده اليها فان اراد التبرك اتت
 بالثمن للفاعل طيب من عقله فسميها به فوارت
 برسمها عليه ثم اخذ المئذ الثانية والعشيرة
 قال الامام ابو الفضل بنت عبد الله بن
 المهمله وسكون الموحدة من اصحابنا الشافعية
 لا يجوز قطع ثمن من سيرة الكعبة بضم
 المهملة اي ما تستتر به ولا تعلم ولو كان بالمسجد
 الحرم ولا يبيعه ولا يشره ولا يرضه بغير
 اوراق المصحف كرمه ذلك كله بل يجب عود
 المنقطع منه لبيت المال الذي وضع ذلك منه
 وقد فاسد الحاجة عدم جوده ثمنها ومن حمل من
 ذلك شيئا من ثمنه رده خروجا من الاحرام
 خلافا

فمن الكعبة في اهلية التملك

Copyrighted by King Fahd University

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلافا

خلقا ما تشوهه العامة يشتر ونه اي الذي
 من السيرة من بني شيبه هذا المكي كلام ابن
 عبدان وحواه الامام ابو القاسم الرازي عنه
 ولم يعترض عليه فيما قال فكانه يسكونه واقراه
 وافق عليه فيما قال وكذا لما قال ابن عبدان قال
 الامام محمد بن عبد الله الجليلي وزاد في الايضاح مما
 في الشبهة قوله لا ينبغي اي لا يجوز ان يؤخذ بالثمن
 لغير الفاعل من كسوة الكعبة سقي اي بشر او
 غيره وقال ابو العباس ابن القاص بالثمن
 وتشد يد المهمل من اصحابنا لا يجوز بيع كسوة
 الكعبة اي بما ذكرناه قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح
 رحمه الله في مسئلة الامر فيها اي الكسوة هو كوكب
 التي نظمه الامام بصرفها في بعض مصاريف
 بيت المال بيقا وعطا واحب عارواه الاربع
 في تاريخ مكة ان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
 عنه كان يزرع بفتح اوله وكسر الثاني يخرج كسوة
 البيت من البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ولم يترك
 عليه ذلك والاجماع اسكفوا في حجة وهذا الذي قاله
 الشيخ حسن وكذا استحسنه في الروضة والمجموع
 ونه عليه الاسوي علي انه محال فكما راى في
 الوقت من تصحيح منها تباع في الم يبق فيها
 جازا ويصرف ثمنها للمسجد اي الكعبة ووجهه
 ان ما هنا مطلق شاكيا بغيرها جازا وغيره والشرط